

Distr.
LIMITED

TD/B/51/SC.1/L.1
14 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البند ٤ من جدول الأعمال

اللجنة الأولى للدورة

مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة

المقرر: السيدة بريتي ساران (الهند)

المتكلمون:

القائم بالأعمال في الأونكتاد	سويسرا
مدير البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية	الصين
غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	بنغلاديش
البرازيل بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧	السنغال
هايتي بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	اليابان
باكستان بالنيابة عن المجموعة الآسيوية	الولايات المتحدة الأمريكية
نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية	زامبيا
بنن بالنيابة عن أقل البلدان نمواً	إثيوبيا
هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي	أفغانستان
موريتانيا	رواندا
النرويج	

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، إلى:

.UNCATD Editorial Section, Room E.8102, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5654

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- افتتح القائم بالأعمال في الأونكتاد مناقشة هذا البند مؤكداً الأهمية البالغة التي يوليها الأونكتاد للتحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً. وأشار إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في هذه البلدان فأبرز القيود الجدية التي تواجه تنميتها، بما في ذلك تدني مستويات تكوين رأس المال، وارتفاع معدلات الأمية، والتراعات الأهلية، وارتفاع العجز التجاري. أما التحويلات لأغراض الرفاه فلم تكن كافية لتخفيف حدة الفقر. وبدلاً من ذلك دفع بحجج مؤيدة لسياسات وتدابير للمساعدة من شأنها أن تعزز تنمية الطاقة الإنتاجية التي تولد فرص عمل جديدة وإضافية وتزيد دخل الأسرة المعيشية. وقال إن التجارة الخارجية قد تكون حاسمة في هذا الصدد. غير أنه حذر من تحييد الدور الإيجابي للصادرات من خلال الانخفاض في تدفقات رأس المال أو تزايد التزامات خدمة الديون.

٢- ثم قدم مدير البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤ فلاحظ وجود تحسن ضئيل في الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. غير أن العديد من البلدان النامية خرج عن المسار السليم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف المتعلق بتقليل عدد الناس الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع إلى نصف عددهم السابق. ومع ذلك، اعترض على وجود أي شكل من أشكال التشاؤم إزاء التنمية قائلاً إن تنمية أقل البلدان نمواً ليست حُلماً مستحيلاً بأي صورة من الصور، شريطة تطبيق الاستراتيجيات والسياسات السليمة وإيجاد بيئة عالمية مؤاتية تسمح بتعبئة الموارد المطلوبة.

٣- أما ممثل البرازيل الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقد قال إن تحرير التجارة على نطاق واسع في معظم أقل البلدان نمواً لم يؤد إلى النتائج المتوقعة من حيث استمرار تخفيف حدة الفقر ومواصلة التنمية. وقال إن ذلك يتصل بإطار مفاهيمي اقتصادي غير مناسب لمواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه أقل البلدان نمواً. وأكد الحاجة إلى تحديد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية "لما بعد الليبرالية"، بما في ذلك انتهاج سياسات عامة استباقية يمكنها أن تُيسر التنمية وتخفف حدة الفقر في أقل البلدان نمواً. وإضافة إلى ذلك، يلزم التركيز تركيزاً أكبر على تدابير الدعم الدولية ضماناً لتنفيذ سياسات ترمي إلى تنمية القدرات الإنتاجية عن طريق استثمار رؤوس الأموال واكتساب المهارات، فضلاً عن التغيير التكنولوجي والتحديث. ودعا المجتمع الدولي إلى تعزيز جهوده الإنمائية بغية الوفاء بالتزاماته الدولية الواردة في برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، أكد أهمية إجراء تقييم دقيق لحاجات أقل البلدان نمواً، بما فيها الحاجات المتعلقة بالبنى التحتية الأساسية وتنمية الموارد البشرية بهدف تعزيز قدرة هذه البلدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤- وتكلم ممثل هايتي بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فأشار إلى أن عدداً قليلاً جداً من أقل البلدان نمواً قد طبق نظاماً تجارياً تقييدياً، كما أشار إلى أن إيرادات الصادرات تتركز تركيزاً شديداً في داخل بلدان المجموعة، وأن معظم أقل البلدان نمواً تتعرض للتهميش عن نظام التجارة الدولي. وعلى الرغم من أن التجارة الدولية وحدها لا يمكن أن تحل مشكلة التخلف إلا أن عدداً من العوامل التي تتجاوز قضايا منظمة التجارة العالمية حالت دون حصول أقل البلدان نمواً على منافع تحرير التجارة. وأبرز في هذا الصدد انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار في أعقاب تحرير التجارة. ولذلك لم تكن آثار تحرير التجارة في النمو في أقل البلدان نمواً آثاراً كبيرة.

٥- وإذ أكد من جديد ثقة مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في أهداف الدوحة الإنمائية، أيد التوصيات التي تتعلق بالسياسات العامة والتي وردت في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤ بشأن الحاجة إلى زيادة الفرص التجارية وكفاءة المساعدة التقنية/المالية، والإعفاء من الديون، وتدفقات رأس المال الخاص، والمساعدة الدولية دعماً لنقل التكنولوجيا واقتنائها.

٦- وتكلم ممثل باكستان بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين فأشار إلى أهمية ضمان إفساح مجال للسياسة العامة وتحسين التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأكد ضرورة أن تُصاحب الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في مجال تحرير التجارة سياسات تكميلية وبيئة اقتصادية خارجية مؤاتية. ومن شأن الجمع بين زيادة تدفقات المعونة وترتيبات الوصول التفضيلي الفعال إلى الأسواق، وتحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن يعود بالنفع في مجال بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٧- وعلى الرغم من الزيادة الضئيلة في إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نمواً في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، لم يتمكن إلا عدد قليل جداً من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من بلوغ أو تجاوز نسبة ١٥،٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهي النسبة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية والمتفق عليها في برنامج عمل بروكسل. وفيما ظل توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية على القطاعات الاستراتيجية في أقل البلدان نمواً، لا سيما في مجال البنى التحتية الاقتصادية، إشكالية قائمة كانت الجهود المبذولة لإطلاق المساعدة الإنمائية الرسمية مشجعة وينبغي لها أن تساهم في زيادة فعالية هذه المساعدة. وأبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، لكنه أضاف قائلاً إنه ينبغي النظر إلى ذلك باعتباره تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه. وأشار إلى الالتزام الذي قطع في توافق آراء سان باولو بنشر تقرير أقل البلدان نمواً على أساس سنوي، وأشار إلى الولاية المتعلقة بالاقتصادات الصغيرة والضعيفة والمتعلقة كذلك بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية.

٨- وتكلم ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فأكد أهمية تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نمواً بغية بلوغ هدف تخفيف حدة الفقر وهدف النمو الواردين في برنامج عمل بروكسل وكذلك بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا إلى دراسة التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً دراسة أكثر تفصيلاً بغية الاستفادة من الآثار الإيجابية المحتملة للربط بين التجارة وتخفيف حدة الفقر. وفي معرض الإشارة إلى اختلاط إيجابيات وسلبيات أداء أقل البلدان نمواً في السنوات الماضية في مجال التجارة والنمو وتخفيف حدة الفقر، رغم ما

بذلت هذه البلدان من جهود في مجال التحرير، أكدت الحاجة إلى استكشاف استراتيجيات إنمائية وطنية بديلة من أجل أقل البلدان نمواً على أن توفر هذه الاستراتيجيات مجالاً للسياسة العامة في أقل البلدان نمواً كي تتابع هذه البلدان فيه برامج عملها الإنمائية. وأشار أيضاً إلى ما يترتب على تقلب الأسعار في أسواق السلع من آثار ضارة بالعديد من أقل البلدان نمواً، وأبرز الحاجة إلى معاملة خاصة وممايزة لصالح أقل البلدان نمواً، وإلى أفضليات في مجال دخول الأسواق وزيادة في إدماج أقل البلدان نمواً في التجارة بين بلدان الجنوب. وفيما رأى أن أعمال الإطار المتكامل جديرة بالثناء اعتبر أنه من الضروري زيادة وتيرة تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وتوسيع نطاقها. ودعا المجتمع الدولي إلى زيادة الموارد المطلوبة لإعادة التغذية العادية للصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً.

٩- وتكلم ممثل بنين بالنيابة عن أقل البلدان نمواً فأعرب عن القلق إزاء الزيادة في عدد أقل البلدان نمواً بدلاً من التناقص الذي كان متوقعاً في البداية والذي لا يزال مأمولاً فيه. ورغم أن أهداف خطة عمل بروكسيل لا تزال أهدافاً سليمة، أظهرت التقييمات التي أجريت حديثاً أن أقل البلدان نمواً لن تبلغ تلك الأهداف إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية.

١٠- واقترح تقييم الحاجات تقييماً شاملاً بهدف تحديد حجم التدفقات المالية المطلوبة للحد من الفقر على نحو فعال في أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بمشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة المتعددة الأطراف، أشار إلى أنه بالرغم من تدابير التحرير واسعة النطاق التي اتخذها أقل البلدان نمواً كانت النتائج قليلة وزادت معدلات العجز التجاري، وفي الوقت ذاته تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في عدد قليل من البلدان وانحصرت بقطاعات معينة مثل قطاع الاتصالات.

١١- وأبرز الحاجة إلى تقديم مساعدة تقنية ومالية ضخمة للخروج من الحلقات المفرغة وهي غياب القدرة التنافسية، وتدني القيمة المضافة للمنتجات، والاقتصادات غير المتنوعة، وكثرة الديون والتخلف المزمّن. وبغية مساعدة أقل البلدان نمواً في التغلب على أوجه الاختلال هذه، حث الأونكتاد على زيادة أنشطته في مجال المساعدة التقنية لصالح أقل البلدان نمواً.

١٢- وتكلم ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقبل بالوجهة العامة لتحليل الوارد في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤. وفي معرض الإشارة إلى الاتجاهات الإيجابية في الأداء الاقتصادي الإجمالي وفي تدفقات المعونة، دعا إلى اتخاذ تدابير لجعل هذه التطورات أكثر استدامة وأوسع نطاقاً. وشدد على ضرورة تعزيز القدرة الإنتاجية في أقل البلدان نمواً بغية تمكين هذه البلدان من تحسين استفادتها من مخططات الاتحاد الأوروبي للوصول إلى السوق على أساس تفضيلي، ومن هذه المخططات مبادرة "كل شيء عدا السلاح"، والمبادرة التي أطلقت مؤخراً في مجال قضايا السلع الأساسية. وأخيراً، أعرب عن تأييده لإيلاء أولوية للأعمال التحليلية المتعلقة بأقل البلدان نمواً وللمساعدة التقنية لصالح هذه البلدان وذلك بتخصيص موارد مالية وبشرية كافية في أمانة الأونكتاد.

١٣- وأعرب ممثل موريتانيا عن القلق إزاء البطء في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسيل. وقال بضرورة تنشيط ذلك التنفيذ. وحث شركاء التنمية على الوفاء بالتزاماتهم. وقال إن تاريخ أقل البلدان نمواً هو

تاريخ من المواعيد الفائتة. وقال بوجوب أن يبذل المجتمع الدولي الآن جهوداً لصالح أقل البلدان نمواً تفوق ما بذله في العقدين الماضيين. وتوجد حاجة ماسة إلى بذل جهود متضافرة فيما يتعلق بزيادة المعونة، وإيجاد حلول مستدامة لمسألة الديون، وتيسير دخول الأسواق وبناء القدرات.

١٤- وأكد ممثل **النرويج** أنه ينبغي إيلاء أولوية عليا للتنفيذ المناسب لبرنامج عمل بروكسيل من قبل جميع الجهات صاحبة المصلحة في ذلك، وهي وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف، ومجتمع المانحين الثنائيين، وأقل البلدان نمواً ذاتها. وفي ضوء التقدم البطيء في معظم أقل البلدان نمواً في بلوغ أهداف تخفيف حدة الفقر، لا سيما في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، أكد الحاجة إلى توسيع نطاق تعبئة الموارد والمساعدة على الصعيدين الوطني والدولي. وقد بدأت النرويج منح فرص لدخول السوق الترويجية بدون رسوم جمركية ودون تحديد حصص وذلك اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٢، وجعلت من أقل البلدان نمواً مجموعة تشكل هدفاً للمساعدة الإنمائية الرسمية وذلك بنسبة تزيد على النسبة المستهدفة وهي ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، ودعت البلدان النامية المتقدمة إلى المساهمة في تحسين دخول أقل البلدان نمواً إلى أسواقها. وامتدح إحياء مخطط النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، وكرر الإعراب عن تأييد النرويج تأييداً كاملاً لهذا المسعى. وفيما يتعلق بتنمية الطاقة الإنتاجية والتجارية، أكد أهمية الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

١٥- وأكد ممثل **سويسرا** الحاجة إلى زيادة الجهود المبذولة على المستوى الوطني لجعل التجارة عنصراً أساسياً في استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر. فهذا من شأنه أن يعزز الروابط بين التجارة الدولية وباقي الاقتصاد المحلي، وأن يساعد في تعديل السياسات التجارية تعديلاً يخدم بلوغ هدف تخفيف حدة الفقر والأهداف الإنمائية. وقال إن سويسرا قد ترحب بملققة العمل المقبلة بشأن جعل قضايا التجارة في صلب ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر، هذه الحلقة المقرر عقدها في كيغالي برواندا. وأشار إلى أهمية المعاملة الخاصة والممايزة وكذلك فرص دخول السوق على أساس تفضيلي لأقل البلدان نمواً. وأكد الإمكانات التي تتيحها التجارة بين بلدان الجنوب لأقل البلدان نمواً، واقترح جعل هذه القضية موضوعاً أساسياً في تقرير أقل البلدان نمواً القادم.

١٦- وأعرب ممثل **الصين** عن القلق إزاء وضع أقل البلدان نمواً كمجموعة ضعيفة تواجه تهميشاً متزايداً في الاقتصاد العالمي. وأبرز الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لمعالجة الصعوبات التي تواجهها وذلك بطرق منها تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي محلي فعالة، ولكنه حث المجتمع الدولي على المشاركة في تحمل مسؤولية المساعدة على تحسين الظروف غير المؤاتية التي تواجه أقل البلدان نمواً وذلك من خلال تقديم الدعم العملي والمساعدة في مجالات مثل الاستثمار والتجارة وتخفيف عبء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم التقني. وأشار أيضاً إلى الأهمية الحاسمة لإتاحة فرص دخول السوق على أساس تفضيلي لمنتجات أقل البلدان نمواً، ودعا إلى اتخاذ تدابير في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات تضع في اعتبارها الظروف المحددة لأقل البلدان نمواً.

١٧- وأبرز ممثل **بنغلاديش** الحاجة إلى معالجة عدد من العقبات الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً مثل نقص القدرات التجارية، وشروط التبادل التجاري غير المؤاتية، وتخلف سوق رأس المال والأسواق المالية، وقلة الموارد، وقلة رأس المال البشري وارتفاع مستويات المديونية الخارجية. وأعرب عن القلق إزاء الاتجاهات القائمة في

المساعدة الإنمائية الرسمية وفي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بجعل التجارة عنصراً أساسياً في عملية إعداد ورقات استراتيجيات تخفيف حدة الفقر، أعرب عن القلق إزاء سرعة ونطاق تحرير التجارة، ودعا إلى تقديم مساعدة تقنية تتصل بالتجارة وفقاً للأولويات الوطنية، وإلى وضع استراتيجيات تكميلية لدعم ورقات استراتيجيات الحد من الفقر لبلدان بعينها. وأشار أيضاً إلى التوفيق بين المشروطيات المرتبطة بالتجارة الدولية وتدفقات المعونة وبين الأولويات الإنمائية الوطنية.

١٨- وحذر ممثل السنغال من أن الفقر في أقل البلدان نمواً لا يزال يتزايد رغم الجهود التي بذلتها حكومات هذه البلدان من حيث تغيير السياسات العامة تغييراً واسع النطاق، بما في ذلك تحرير التجارة. ودعا إلى زيادة المساعدة المقدمة من أجل بناء قدرات إنتاجية ومن أجل تقليل الدعم المقدم للزراعة في البلدان المتقدمة النمو. ودعا إلى اتخاذ تدابير دولية في مجال السياسة العامة ترمي إلى حل مشكلة ضعف أقل البلدان نمواً في وجه التقلبات الحادة في أسعار السلع الأساسية، ودعا إلى زيادة كفاءة الأفضليات التجارية والتعاون بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بتنفيذ توافق آراء ساو باولو، أشار إلى ضرورة زيادة الموارد زيادة كبيرة، لا سيما الموارد التي تُقدم للبرنامج الخاص بأقل البلدان نمواً.

١٩- وقال ممثل اليابان إن بلده يؤيد الأفكار الرئيسية الواردة في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤. فقد اهتمت اليابان اهتماماً شديداً بقضايا النقل العابر، ومن هنا جاء اهتمام اليابان بتنفيذ توصيات المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية النامية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في النقل العابر والذي عُقد في كازاخستان في عام ٢٠٠٣. وأيدت اليابان قضايا أخرى منها الزراعة في الدول النامية الجزرية الصغيرة، والمفاوضات بشأن دخول أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية، والبنى التحتية، والخدمات الطبية، وإلغاء الديون، واستعادة السلام في البلدان التي تشهد منازعات. وأعلن أيضاً أنه من المقرر عقد مؤتمر آسيوي - أفريقي للاستثمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٢٠- وأشار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحديات العديدة التي تواجه أقل البلدان نمواً، وأكد على ضرورة معالجة مشكلة الفقر بتدابير مناسبة في مجال السياسة العامة تتخذ على جبهات متعددة. ولا يمكن أن يحالف النجاح التنمية إلا إذا عبئت جميع الموارد، بما فيها التجارة والاستثمار والوفورات المحلية والحوالات، وكذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. وأبرز المساهمة التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص في مجال التنمية، وكذلك الحاجة إلى حسن الإدارة، والشفافية، والتجارة المفتوحة، وأنظمة الاستثمار، وسيادة القانون، وحماية حقوق الملكية. وفي إشارة إلى الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها بلده، أكد أهمية أشكال أخرى حاسمة من أشكال التحويل المالي إلى أقل البلدان النامية مثل الحوالات وتدفقات رأس المال الخاص.

٢١- وأبرز ممثل زيمبابوي محنة سكان أقل البلدان نمواً. وفي إشارة إلى الالتزامات التي أعلنت في برنامج عمل بروكسل، دعا إلى زيادة المساعدة التي تقدم إلى أقل البلدان نمواً، وأعرب عن ثقته في أن يعزز المجتمع الدولي جهوده التي يبذلها لمساعدة أقل البلدان نمواً في محاولتها الخروج من شرك الفقر.

٢٢- وأكد ممثل إثيوبيا ضرورة مواصلة تحليل الصلة بين الفقر المدقع والاعتماد على سلع أساسية، وضرورة تحديد سياسات تخفف من ضعف أقل البلدان نمواً في وجه الصدمات الخارجية في أسواق السلع الأساسية وذلك بجعل جداول تسديد الديون مرتبطة بالأسعار في الأسواق العالمية. ودعا إلى تحسين فرص دخول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، ودعا كذلك إلى إزالة الحواجز القائمة في وجه محاولات دخول الأسواق، وذلك لتمكين أقل البلدان نمواً، التي دخلت في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، من الاستفادة من أحكام المعاملة الخاصة بالتمايز المتاح لأقل البلدان نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وأكد ضرورة تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا والتمويل الميسر إلى أقل البلدان نمواً. وأخيراً، أعرب عن القلق إزاء التنفيذ البطيء للالتزامات الدولية، وحث شركاء أقل البلدان نمواً في مجال التنمية على مواصلة المساهمة في الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً على أساس منتظم ويمكن التنبؤ به.

٢٣- ورحب ممثل أفغانستان بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي شهدتها أقل البلدان نمواً، لكنه حذر من سوء تقدير التحديات التي تواجه هذه البلدان. فتخفيف حدة الفقر في هذه البلدان لا يزال مهمة هائلة، والصلات بين التجارة وتخفيف حدة الفقر هي صلات أكثر تعقيداً مما كان متوقعاً. ومشكلة الفقر مشكلة متعددة الوجوه تشمل قضايا مثل الصراع الأهلي، وتدني مستويات التنمية البشرية، وضعف الطاقة الإنتاجية. وتلخيصاً للحالة في بلده، أشار إلى سياسات اقتصادية اعتمدت مؤخراً من شأنها أن تضمن نمو الاقتصاد نمواً دينامياً بمعزل عن اقتصاد المخدرات، بحيث يبلغ الدخل السنوي المستهدف للفرد الواحد ٥٠٠ دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٥. ومن شأن قيام نظام تجاري جديد منسجم مع قواعد منظمة التجارة العالمية أن يكون أداة لدعم انتعاش قطاع الزراعة وإحياء الاقتصاد ككل. غير أنه أكد ضرورة مواصلة تقديم المساعدة الدولية إلى بلده.

٢٤- وقال ممثل رواندا إن بلده ملتزم بتخفيف حدة الفقر بسياسات متنوعة منها تعزيز التجارة الخارجية. وإذا وجدت صلة بين التجارة وتخفيف حدة الفقر، لزم تحديد العوامل ذات الصلة التي تعرقل أو تعزز تخفيف حدة الفقر. ومن الضروري تحقيق التماسك بين السياسات المحلية إزاء الديون. والتحويلات المالية والاستثمار وما يتصل بذلك من أمور. أما النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة دخل الفرد الواحد، فلا يمكن تحقيقه إلا إذا وجدت لدى أقل البلدان نمواً طاقات إنتاجية كافية وإذا استفادت هذه البلدان استفادة فعالة منها. غير أن تماسك السياسات العامة ضروري أيضاً على المستوى الدولي، وناشد المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ترمي إلى التنسيق بين السياسات الدولية.